

## جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة جودة الأرباح

د. علاء محمد موسى حمدان\*

د. عماد محمد أبو عجيبة\*\*

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية، وفحص تأثير إحدى العوامل المؤثرة على تلك الممارسة، والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها؛ ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم جمع بيانات (45) شركة خلال الفترة (2001-2006) ولتقدير نماذج الدراسة تم استخدام اختبار (Logistic Regression) واختبار (Ordinary Least Squares OLS) بعد أن تم ترتيب البيانات بطريقة تحقق الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة، كما لم تستطع الدراسة إثبات جودة أرباح هذه الشركات، ولم تجد أثراً لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها، وتثير هذه النتائج تساؤلات حول جودة التدقيق في الأردن وجودة البيانات المالية المعلنة من قبل الشركات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

**الكلمات الدالة:** جودة التدقيق؛ المستحقات؛ إدارة الأرباح؛ جودة الأرباح؛ الشركات الصناعية الأردنية.

\* أستاذ مساعد - الجامعة الأهلية، مملكة البحرين.

\*\* أستاذ مساعد - جامعة السابع من ابريل، ليبيا.

# Auditing Quality in Jordan and Its Impact on Earnings Management and Earnings Quality

Dr. Allam Mohammed Mousa Hamdan \*

Dr. Imad Mohammed Abu Ijela\*\*

## Abstract

This study aims to investigate the existence of earnings management practices and earnings quality in the industrial public companies listed in Amman Stock Exchange (ASE), and tests the impact of auditing quality characteristics (the audit office size, the connection with other global offices, the client retention period, the auditing fees and the specialty in client's industry) on reducing earnings management practices, and enhancement earnings quality. Towards realizing the objectives of the study, the relationship was estimated and examined through the Logistic Regression (LR) test, and Ordinary Least Squares (OLS). Data of 45 companies of the industrial sector for the period 2001--2006 were arranged in a way that makes it possible to apply the (Pooled Data Regression). The most important conclusion of the study was that the industrial public companies listed in (ASE) have practiced earnings management each year in the study period, and the study cannot prove the earnings quality in the companies of the industrial sector. The study found no effect of the characteristics of the audit quality on reducing the earnings management, or enhancement the earnings quality. These results raise questions about the quality of auditing in Jordan, and the quality of financial statements disclosed by companies, and its usefulness in decision-making

**Keywords:** *Auditing Quality; the Accruals; Earnings Management; Earnings Quality; Industrial Jordanian companies.*

---

\*Assistant Professor - Ahlia University, Kingdom of Bahrain

\*\*Assistant Professor - University of Seventh of April, Libya

## المقدمة

تختلف القرارات التي تبنى على معلومات الأرباح تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتوية الأرباح الحالية من قدرة شبؤية باستمرار الأرباح في الفترات القادمة (Block, 1999). إن احتواء هذه الأرباح على قدر من التلاعب وفقدانها للجودة قد يغلب مصالح فئة معينة من المهتمين بالمنظمة على حساب الفئات الأخرى ذات العلاقة. في سياق العديد من الفضائح المالية التي أهدقت بمصداقية ووظيفة التدقيق، اتجهت العديد من الدراسات في السنوات العشر الماضية إلى تأسيس علاقة إيجابية بين بدائل جودة التدقيق، ونوعية التقارير المالية، والتي تعتبر المرشد الأساسي لاتخاذ العديد من القرارات من قبل الأطراف ذات العلاقة (Piot, 2005)، الأمر الذي يقضى بأن تحتوي تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله. وبالرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة. والتي قد تستغل من قبل المديرين لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية (مثل العمل على تحقيق مستويات أرباح مستهدفة من أجل زيادة مكافأاتهم، أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية) والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية والتي ربما تضر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، هذا بدوره أدى إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح.

ونظراً لما ترتب على ذلك من تضليل وطمس للحقائق، والذي أدى بدوره إلى العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية؛ لذا فإن ظاهرة الغش والتلاعب في القوائم المالية لاقت اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات المهنية من أجل دراسة وتحليل الأسباب والدوافع وراء تلك الممارسات، ومحاولة إيجاد بعض الحلول أو المعالجات للحد من تلك الظاهرة.

إن العديد من مستخدمي القوائم المالية يهتمون فقط برقم صافي الأرباح دون النظر إلى جودتها؛ مما سيؤدي بدوره إلى قرارات خاطئة (Bellovary et al., 2005)، حيث أن جودة الأرباح تدل على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح الشركة الحقيقية، كما أنها تمثل منفعة الأرباح المفصح عنها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية (الشريف وأبو عجيبة، 2009).

## مشكلة الدراسة

إن المرونة المحاسبية التي تظهر في شكل مرونة في الطرق والبدائل المحاسبية، والمرونة التشغيلية من خلال التحكم ببعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت، والذي يكون له كبير الأثر على نوعية المعلومات المحاسبية الموجهة للأطراف ذات العلاقة، تتيح قدرة لدى المدراء على تمهيد الدخل لتحقيق مصالح شخصية، هذا التمهيد يظهر في شكل زيادة للمستحقات غير العادية، وقد اتجهت الدراسات في الآونة الأخيرة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح من خلال الكشف عن المستحقات غير العادية Abnormal Accruals ويوجد العديد من النماذج مثل: Healy; Jones; DeAngelo; Dechow; Sloan; Gaver; Stank; Sweeny التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح وعلاقتها بأهداف ودوافع وحوافز إدارة الأرباح وخصائص المنشأة التي تمارس إدارة الأرباح (أحمد، 2010). تهدف هذه الدراسة إلى التحري عن هذه ظاهرة إدارة الأرباح في البيئة الأردنية، وتحديد مدى جودة الأرباح بالاستناد إلى المستحقات، وقبل ذلك فهي تتحرى جودة التدقيق في الأردن وتبحث في أثره المتوقع على تخفيض إدارة الأرباح وتحسين جودتها؛ وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- أ - هل تقوم إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان بإدارة أرباحها؟
- ب - هل تتمتع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بجودة عالية؟
- ج - ما مدى تأثير جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

## أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، وهو ظاهرة التلاعب بالأرباح أو إدارة الأرباح المحاسبية (Earnings Management) والتي تعتبر إحدى المشكلات التي تواجه المحللين الماليين في أسواق الأسهم، من حيث أنها تعمل على تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب استراتيجيات الإدارة، أو للتقرير عن مستوى معين من الربح باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة، مما يساهم في تخفيض جودة الأرباح (Earnings Quality) مما يؤدي إلى تضليل المساهمين أو للتأثير في نتائج تعاقدية.

## الدراسات السابقة

إن قيمة الشركة هي القيمة الحالية لأرباحها المستقبلية، وعليه فإن زيادة هذه الأرباح تمثل انعكاساً

لزيادة قيمة الشركة، بينما يدل التراجع في الأرباح على تراجع هذه القيمة (Levitt, 1998). وهذا ما أكد عليه (Penman, 2003) من أن الأرباح ذات الجودة العالية تتمثل في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية؛ إن تقييم الأداء الحالي للشركة فضلاً عن الأداء المستقبلي يعتمد على جودة الأرباح (Dechow & Schrand, 2004)؛ إذا فإن جودة الأرباح هي مدى قدرتها على تقييم الأداء الحالي للشركة والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتقدم مقياساً جيداً عن أداء الشركة (الشريف وأبو عجيبة، 2009; Demerjian et al., 2007; Bellovary et al., 2005)، أما (Schroeder et al., 2001) فقد اعتبر أن جودة الأرباح هي المدى الذي يقترب فيه الدخل المعلن عنه من الدخل الاقتصادي، وقد كثرت الاجتهادات للتوصل إلى مقياس مناسب لجودة الأرباح، أكثر هذه المقاييس شيوعاً هي المعتمدة على حساب المستحقات التي تستخدم لإدارة الأرباح، وأشارت عدة دراسات إلى أن خلو الأرباح من المستحقات يشير إلى عدم ممارسة الشركة لإدارة الأرباح وبالتالي ارتفاع جودتها وقدرتها على تقييم وضع الشركة الحالي والتنبؤ بالمركز المالي لها في المستقبل (Francis & Dechow, 2002; Jenkins et al., 2006; Machuga & Teitel, 2007)، وقد وجد (et al., 2002) أن قوانين دعم التحكم المؤسسي ساهمت في تحسين جودة الأرباح. وقد وجد (Altamuro & Beatty, 2006) أن جودة الرقابة الداخلية تساهم في تحسين جودة الأرباح، كما أن وجود لجنة تدقيق وتمتعها بالإستقلال والخبرة الكافيين يساهم في تحسين جودة الأرباح (Bryan et al., 2004)، في الوجه الآخر فإن حمدان وآخرون (2010) وجدوا أن لاستقلالية لجنة التدقيق أثراً في الحد من إدارة الأرباح بينما وجدوا أن لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة أثراً في زيادة ممارسات إدارة الأرباح نظراً كونها تحد من استقلاليتهم، بينما وجد (الفار، 2006) أن لخبرة لجنة التدقيق أثراً في الحد من إدارة الأرباح، إن هذه الممارسات غير الشرعية لإدارة الأرباح قد تكون سبباً في تلقي الشركة لتقرير متحفظ (Oriol et al., 2003). تستخدم إدارة الشركات المستحقات غير العادية لإدارة الأرباح من أجل ضمان استمرارية أرباح السنوات السابقة ويتضح ذلك في الشركات كبيرة الحجم أكثر منه في الشركات الصغيرة (Holland & Ramsay, 2003)، ويتفق ذلك مع دراسة (الفار، 2006) التي بينت كذلك أن هناك علاقة بين المخاطر النظامية للشركة وإدارتها للأرباح، وقد خلص (Qiang & Terry, 2005) إلى أن المدراء الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وأنهم أكثر ميلاً لإدارة الأرباح من أجل تقديم تقارير تتوافق مع أو تفوق تنبؤات المحللين، غير أن (Yoon et al., 2006) جادلوا بأن الشركات لا تميل إلى استخدام المستحقات غير العادية بشكل كبير في إدارة الأرباح نظراً لأن المستحقات غير العادية تتطلب تدفقات نقدية في السنوات التالية، هذا وقد بين (Sumit et al., 2007) أن سلوك إدارة الأرباح يتأثر بالدورات الاقتصادية. وبين جودة الأرباح وإدارتها اتجهت العديد من الدراسات نحو البحث عن حلول تعمل على تخفيض إدارة الأرباح وبالتالي زيادة جودتها، من هذه الحلول المقترحة زيادة فاعلية التدقيق الخارجي مما يساهم في كبح الإدارة عن التلاعب بالتقوائم المالية، وقد وجد (Conniel et al., 1998) أن شركات التدقيق الست الكبيرة التي تتميز بجودة تدقيق عالية هي قادرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد توصل (Ebrahim, 2001) إلى ذات النتيجة

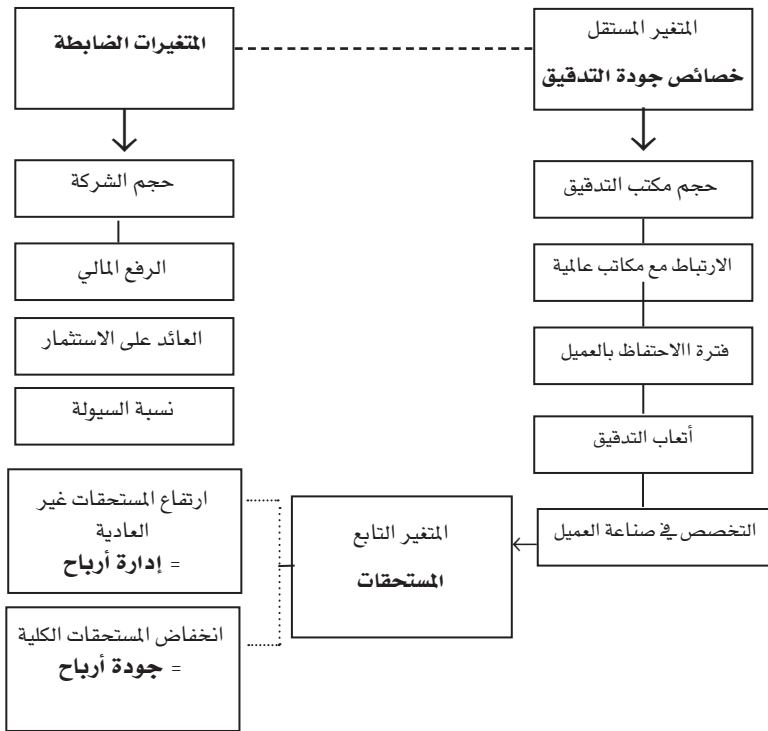
من أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح وقد وضح كذلك أن طول فترة احتفاظ شركة التدقيق بالعميل يساهم في زيادة خبرة المدققين في الشركة وبالتالي زيادة مقدرتهم على رصد ومنع ظاهرة إدارة الأرباح. وخلافاً لما جاءت به دراسة (Conniel et al., 1998) وجد (Piot, 2005) عدم وجود فروقات بين نوعية خدمات التدقيق المؤداة من شركات التدقيق الكبرى، ونوعية التدقيق المؤداة من شركات التدقيق الأخرى، وقد ناقض هذه الدراسة (Ebrahim, 2001) من حيث وجود علاقة بين طول فترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل وقدرته على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، بينما وافق (Piot, 2005) الدراسات السابقة بأن وجود لجنة تدقيق مستقلة يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، أما (Steven & Ann, 2006) فقد وجد أن بيئة التدقيق الأكثر صرامة تعمل على تقليل حجم إدارة الأرباح بغض النظر عن نوعية المدقق فيما إذا كان من مكاتب التدقيق الكبرى أم لا.

وكدليل من المملكة المتحدة حول علاقة جودة التدقيق بإدارة الأرباح جاءت دراسة (Caneghem, 2004) وعلى النقيض من الدراسات السابقة توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود أثر لجودة التدقيق في منع ممارسات إدارة الأرباح في بريطانيا حيث تعتبر بريطانيا السوق المحاسبي الأقل انتظاماً والأقل من حيث تكاليف المقاضاة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية (Ball et al., 2001)، غير أن (Xinhan, 2005) وجد أن شركات التدقيق الأجنبية في الصين كانت الأقدر على الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وتقديم تقارير معدلة للشركات التي مارست إدارة الأرباح مما ساهم في تخفيض هذه الممارسات. كما رأينا فإن غالبية الدراسات السابقة قد أثبتت قدرة جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة، ولكن ماذا بشأن الشركات الخاصة؟ هذا ما حاولت دراسة (Tendeloo, 2005) الإجابة عليه حيث هدف من دراسته إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الخاصة، إذ شملت عينتها (120) شركة في (6) دول هي (بلغاريا، فنلندا، فرنسا، هولندا، اسبانيا، المملكة المتحدة)، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الخاصة في البلدان التي تسودها قوانين قوية لحماية المستثمر أقل ممارسة لإدارة الأرباح؛ ومع وجود جودة تدقيق عالية يساهم هذا في الحد من إدارة الأرباح، كما أن قوانين حماية المستثمر تساهم في تخفيض الفرق في أداء شركات التدقيق الكبيرة والصغيرة، أما عن دور الحوكمة المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح فقد وجد (أبو عجيله وحمدان، 2009) أن الحوكمة المؤسسية تساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح. كما دعى (حمدان، 2009) إلى دور أكبر للمدقق الخارجي في اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية من خلال استخدام طرق وأساليب بديلة تساهم في الكشف عن الممارسات الاحتياطية للمحاسبة التي كانت إحدى الأسباب وراء العديد من حالات التعثر المالي والانهيارات لكبرى الشركات العالمية. تستند الدراسة الحالية إلى الدراسات السابقة وتبحث قدرة جودة التدقيق في الأردن على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها بعد اكتشافها من خلال عدة نماذج في هذا الصدد، ومن المتوقع أن تقدم هذه الدراسة نتائج هامة لكل مستخدمي القوائم المالية والجهات المنظمة والمراقبة لعمل الشركات في الأردن.

### منهجية الدراسة

تعتبر جودة التدقيق عن قدرة التدقيق الخارجي في الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات، يهتم المستثمرون والأطراف ذات العلاقة برقم صافي الريح فقط مما يعني اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية، لأن الاعتماد على رقم صافي الريح يجد ذاته يؤدي إلى إغفال ما تحويه من المستحقات (Chan et al.2006) يظهر الشكل رقم (1) نموذج الدراسة الذي يوضح فكرة الدراسة وهي قدرة خصائص جود التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتحسين جودة الأرباح المعتمدين على المستحقات.

#### شكل رقم (1) : نموذج الدراسة النظرية



أشارت العديد من الدراسات (Bellovary et al.,2005; Francis. 2002; Teets. 2002;) إلى أن زيادة المستحقات غير العادية هو مؤشر على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، بينما انخفاض المستحقات الكلية قد يشير إلى

زيادة جودة الأرباح، إن المستحقات تمثل جانباً مهماً يجب أن يؤخذ بالحسبان عند اتخاذ القرارات، إذ أن زيادة المستحقات تعني تدني مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات، وتدني مستوى جودة الأرباح (الشريف وأبو عجيله، 2009) وبالتالي يتبين وجود علاقة وطيدة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح حيث أن الجميع متفقون على أن ممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح (Lo, 2007).

### عيينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال عام (2007) ومكاتب التدقيق التي تقوم بتدقيق حساباتها، أما عينة الدراسة، فقد شملت على (45) شركة تتحقق فيها الشروط التالية: تتوفر لها كل البيانات اللازمة لتقدير نماذج الدراسة، أن لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، وأخيراً ألا يكون مكتب التدقيق قد توقف عن ممارسة أعماله خلال فترة الدراسة التي تمتد من 2001-2006.

### نماذج الدراسة

طورت هذه الدراسة نموذجين لقياس أثر خصائص جودة التدقيق - كمتغيرات مستقلة - على إدارة الأرباح، وجودة الأرباح - كمتغيرات تابعة - كما استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وبيانها بصورتها الاقرب للواقع.

### النموذج الأول: أثر جودة التدقيق في إدارة الأرباح

$$EM_{i,t} = \beta_1 + \beta_2 Big5_{i,t} + \beta_3 Global_{i,t} + \beta_4 Keep_{i,t} + \beta_5 Fees_{i,t} + \beta_6 prof_{i,t} + \beta_7 Size_{i,t} + \beta_8 Leverage_{i,t} + \beta_9 ROI_{i,t} + \beta_{10} CurrRatio + e_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$EM_{i,t}$ : المتغير التابع: إدارة الأرباح وهو متغير وهمي إذا كانت الشركة تدير أرباحها تعطى (1) والا (0) للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$\beta_1$ : قيمة الثابت، وتعبّر عن ممارسات إدارة الأرباح للشركات التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة والضابطة.

$\beta_2 \dots \beta_{10}$ : الميل للمتغيرات المستقلة والضابطة في النموذج.



$Big5_{i,t}$ : متغير وهمي، حجم مكتب التدقيق: إذا كانت الشركة تدقق من قبل إحدى المكاتب الخمس الكبرى في الأردن تعطى الرقم (1) وإلا (0)، للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$Global_{i,t}$ : متغير وهمي، اتصال مكتب التدقيق بمكاتب عالمية: إذا كانت الشركة تدقق من قبل مكتب تدقيق له صلة بمكاتب تدقيق عالمية تعطى الرقم (1) وإلا (0)، للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$Keep_{i,t}$ : متغير وهمي، فترة الاحتفاظ بالعميل: إذا كانت الشركة تدقق من قبل مكتب التدقيق ذاته لأكثر من (3) سنوات تعطى الرقم (1) وإلا (0)، للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$Fees_{i,t}$ : متغير متصل، قيمة أتعاب التدقيق مقاسة بالدينار الأردني، للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$Prof_{i,t}$ : متغير وهمي، تخصص مكتب التدقيق في صناعة العميل، إذا كانت الشركة تدقق من قبل مكتب التدقيق متخصص في صناعتها تعطى الرقم (1) وإلا (0) للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$Size_{i,t}$ : اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة  $i$  في السنة  $t$  مقوم بالقيمة السوقية لأسهم الشركة، وهي عبارة عن (سعر سهم الشركة في نهاية العام  $\times$  عدد الأسهم المتداولة).

$Leverage_{i,t}$ : الرافعة المالية وهي: مجموع الالتزامات/مجموع الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$ROI_{i,t}$ : معدل العائد على الاستثمار: صافي الأرباح/صافي حقوق الملكية للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$CurrRatio_{i,t}$ : نسبة التداول: الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

### النموذج الثاني: أثر جودة التدقيق في جودة الأرباح

$$EQ_{i,t} = \beta_1 + \beta_2 Big5_{i,t} + \beta_3 Global_{i,t} + \beta_4 Keep_{i,t} + \beta_5 Fees_{i,t} + \beta_6 prof_{i,t} + \beta_7 Size_{i,t} + \beta_8 Leverage_{i,t} + \beta_9 ROI_{i,t} + \beta_{10} CurrRatio + e_{i,t} \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

$EQ_{i,t}$ : المتغير التابع، جودة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الكلية للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

## أسلوب قياس متغيرات الدراسة

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

### المتغيرات المستقلة : خصائص جودة التدقيق

تم الاعتماد على قاعدة البيانات المتوفرة في بورصة عمان للحصول على معلومات عن خصائص جودة التدقيق لمكاتب التدقيق التي تُدقق على الشركات الصناعية الأردنية والتي تمثل عينة الدراسة، وتم تغطية بعض جوانب النقص في قاعدة البيانات بالاتصال المباشر مع تلك الشركات ومكاتب تدقيقها، بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من جمعية مدققي الحسابات الأردنيين. ويظهر شرح نموذج الدراسة الأول أسلوب قياس كل متغير من متغيرات خصائص جودة التدقيق.

### المتغيرات التابعة : إدارة وجودة الأرباح

يعتمد حساب كل من إدارة الأرباح وجودتها على المستحقات للشركة، وقد تم استخدام نموذج جونز (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، حيث أشارت دراسة (Bedard et al., 2004) إلى أنه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن المستحقات، كما أن (Subramanyam, 1996) قدم الدليل على أن المستحقات غير العادية المقدرة بواسطة هذا النموذج يتم تسعيرها بواسطة السوق، وهي محل ثقة مستخدمي القوائم المالية مما يتيح مجالاً أكبر للإدارة للتلاعب بهذه المستحقات وبالتالي فقدان جودة الأرباح مما يؤثر على القرارات الاستثمارية لمستخدمي البيانات المالية. ويقوم نموذج جونز المعدل (Jones, 1995) في حسابة للمستحقات الكلية وغير العادية على الخطوات التالية:

أ - تقدير المستحقات الكلية (Total Accruals) وهي الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي المعدل، وفق المعادلة التالية:

$$TACC_{it} = NI_{it} - OCF_{it} \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

$TACC_{it}$ : المستحقات الكلية للشركة  $i$ ، في السنة  $t$ .

$NI_{it}$ : صافي الدخل للشركة  $i$ ، في السنة  $t$ .

$OCF_{it}$ : التدفق النقدي التشغيلي للسنة  $i$ ، في السنة  $t$ .

ب- تقدير الميل  $(\beta_1, \beta_2, \beta_3)$  في نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TACC_{it}}{A_{it-1}} = \alpha + \beta_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left( \frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left( \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + e_{it} \dots\dots\dots(4)$$

حيث

$TACC_{it}$ : المستحقات الكلية للشركة  $i$ ، في السنة  $t$ .

$A_{i,t-1}$ : مجموع الأصول للشركة  $i$ ، في السنة  $t-1$ .

$\Delta REV_{it}$ : التغير في إيرادات الشركة  $i$ ، بين العامين  $t$ ، و  $t-1$ .

$\Delta REC_{it}$ : التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة  $i$ ، بين العامين  $t$ ، و  $t-1$ .

$PPE_{it}$ : حجم العقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة  $i$ ، في السنة  $t$ .

$e_{it}$ : الخطأ العشوائي.

ج- تقدير المستحقات العادية (Normal Accruals) باستخدام  $(\beta_1, \beta_2, \beta_3)$  المتوقعة التي تم استخراجها في المعادلة السابقة كما يلي:

$$NACC_{it} = \beta_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) + \beta_3 (PPE_{it}) \dots\dots\dots (5)$$

حيث

$NACC_{it}$ : المستحقات العادية للشركة  $i$ ، في السنة  $t$ .

بعد تقدير المستحقات الكلية، والمستحقات العادية يتم حساب المستحقات غير العادية Abnormal Accruals وهي الناتجة عن اتباع إدارة الأرباح والتي تشير إلى مدى جودة التدقيق، كما يلي:

$$ANACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NACC_{i,t} \dots\dots\dots (6)$$

حيث  $ANACC_{i,t}$ : المستحقات غير العادية للشركة  $i$ ، في السنة  $t$ .

## فرضيات الدراسة

استناداً على نماذج الدراسة فقد تم بناء الفرضيات التالية لاختبارها في الشركات الصناعية المقيدة في سوق عمّان للأوراق المالية:

$H_{01}$ : لا توجد مؤشرات هامة إحصائياً على استخدام الشركات للمستحقات غير العادية في إدارة أرباحها.

$H_{02}$ : لا تتمتع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات بجودة عالية من خلال خلوها من المستحقات غير العادية.

$H_{03}$ : لا يوجد أثر هام إحصائياً لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

$H_{04}$ : لا يوجد أثر هام إحصائياً لخصائص جودة التدقيق في تحسين جودة الأرباح.

## تحليل البيانات واختبار الفرضيات

هناك ثلاث مراحل تمر بها عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تبدأ بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف لبيانات الدراسة وانتهاءً بتقدير نماذجها واختبار فرضياتها. وقد تم الاستعانة ببرمجية E-Views، وبرمجية SPSS للمساعدة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

## اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

يظهر الجدول رقم (1) الاختبارات الضرورية للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وتقدير نموذج الدراسة:

## اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test

من الجدول رقم (1) يلاحظ أنّ احتمال اختبار (Jarque-Bera) لمتغيرات الدراسة التالية: أتعاب التدقيق، المستحقات غير العادية، حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل العائد على الاستثمار، نسبة التداول هي أقل من 0.05 مما يعني عدم اقتراب بياناتها من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على هذه المشكلة تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log). لبيانات هذه المتغيرات، وبما أنّ حجم العينة كبير فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً مؤثرة على صحة نماذج الدراسة. أما بقية المتغيرات فهي متغيرات وهمية (Dummy variables) هي ثنائية التوزيع ولا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

### اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

إنّ قوّة النموذج الخطي العام General Linear Model GLM تعتمد أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة (Independency). وإذا لم يتحقق هذا الشرط؛ فإنّ النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير (السيفو ومشعل، 2003)؛ وللتحقق من التداخل الخطي يتم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics)، وذلك باحتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثمّ يتم إيجاد معامل Variance Inflation Factor VIF إذ يعدّ هذا الإختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بين (بشير، 2003) أنّ الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (5) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني. من الجدول رقم (1) يلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون الـ (5) ممّا يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني مشكلة التداخل الخطي.

### اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة؛ ممّا سيؤثر على صحة النموذج؛ إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جرّاء ذلك الإرتباط. وللتحقق من وجود هذه المشكلة في نماذج الدراسة تمّ استخدام اختبار (Durbin Watson DW) (وقد بين (بشير، 2003) أنّ نتيجة هذا الاختبار القريبة من الصفر تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أمّا النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أمّا النتيجة المثلى فهي التي تتراوح بين (1.5 - 2.5)، من الجدول رقم (1) يلاحظ أنّ قيمة D-W لنموذج الدراسة الأول الذي يحتوي على المتغير التابع (إدارة الأرباح) هي (2.407)، وللنموذج الثاني الذي يحتوي المتغير التابع (المستحقات غير العادية) كانت (1.821) وهي نتائج مثلى وتدل على خلو نماذج الدراسة من الإرتباط الذاتي.

## جدول رقم (1) اختبارات صلاحية البيانات ونماذج الدراسة

Variables	Normal Distribution		Multicollinearity		Autocorrelation
	Jarque-Bera	P-value	Tolerance	VIF	Durbin Watson
Big5	--	--	0.885	1.130	--
Global	--	--	0.879	1.137	--
Keep	--	--	0.669	1.494	--
Fees	1021	0.000	0.939	1.065	--
Professional	--	--	0.730	1.370	--
Company Size	9928	0.000	0.886	1.129	--
Financial Leverage	44	0.000	0.701	1.427	--
ROI	12930	0.000	0.971	1.030	--
Current Ration	733	0.000	0.675	1.482	--
Earnings Management	--	--	--	--	2.407
Abnormal Accruals	477923	0.000	--	--	1.821

إذاً فنماذج الدراسة (المعادلتين 2،1) هي صحيحة إذ تعبر جميع المتغيرات في الطرف الأيمن عن متغيرات غير عشوائية عدا المتغير الأخير  $\varepsilon_{i,1}$  الذي يفترض أنه يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وتباين ثابت يمكن التعبير عنه بـ  $\sigma_1^2$ ،  $\sigma_2^2$ ، وجميع هذه المتغيرات هي متغيرات مستقلة، أما المتغيران  $EMi.t$ ،  $EQi.t$  في النموذجين هما متغيران تابعا لهما نفس التوزيع الاحتمالي للخطأ العشوائي  $\varepsilon_{i,1}$ ،  $\varepsilon_{i,2}$  بتباين  $\sigma_1^2$ ،  $\sigma_2^2$  ومتوسط هو:

$$\beta_1 + \beta_2 e (Big5_{i,t}) + \beta_3 e (Global_{i,t}) + \beta_4 e (Keep_{i,t}) + \beta_5 e (Fees_{i,t}) \\ + \beta_6 e (professional_{i,t}) + \beta_7 e (Size_{i,t}) + \beta_8 e (Leverage_{i,t}) + \beta_9 e (ROI_{i,t}) \\ + \beta_{10} e (CurrRatio) + 0 \quad \dots\dots\dots(7)$$

ويُفترض في النموذجين غياب الارتباط بين قيم  $\varepsilon_{i,1}$ ،  $\varepsilon_{i,2}$  لكل من  $i = 1, 2, \dots, n$

## الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

## وصف إدارة وجودة الأرباح

يعرض الجدول رقم (2) وصف لمتوسط المستحقات غير العادية، وكذلك إدارة الأرباح المعبر عنها بالمتغيرات الوهمية، بحيث أعطي الرقم (1) للشركات التي أدارت أرباحها إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات في عام معين أكبر من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات في فترة الدراسة، وأعطي الرقم (0) للشركات التي لم تُدر أرباحها.

## جدول رقم (2) وصف المستحقات غير العادية وإدارة الأرباح

Years	Abnormal Accruals	Earnings Management				Total
		1		0		
		Freq.	Percent	Freq.	Percent	
2001	-1,540,312.0	16	36%	29	64%	45
2002	-2,519,139.0	25	56%	20	44%	45
2003	-2,002,977.0	16	36%	29	64%	45
2004	326.7	26	58%	19	42%	45
2005	90,470.1	1	2%	44	98%	45
2006	3,665,219.0	28	62%	17	38%	45
Total		112	41%	158	59%	270

من الجدول رقم (2) يلاحظ أن المستحقات غير العادية في السنوات الثلاث الأولى كانت كبيرة وبقية سالبة، يشير ذلك إلى ممارسة هذه الشركات لإدارة الأرباح ولكن لتخفيض الدخل المعلن عنه، وقد يكون ذلك تجنباً للتكاليف السياسية للشركة كالتهرب من الضرائب، أو تجنب السيطرة أو غيرها من الأهداف، بعض الدراسات (Givoly & Hayn, 2000; Jain & Rezaee, 2004) أشارت إلى أن الزيادة في مجموع الاستحقاقات السلبية عبر فترة زمنية يعتبر مؤشراً على ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي؛ إذ تتحفظ الشركات في الإعلان عن الأرباح مقابل الإعلان عن الخسائر.

أما ما يتعلق بإدارة الأرباح، يلاحظ من الجدول رقم (2) بأن هناك تبايناً بين الشركات من حيث ممارسة إدارة الأرباح، حيث ظهر أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة 2006، والذي بلغ ثمانين وعشرين (28) شركة وبما نسبته 62%. وفي المقابل كان أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة 2005، والذي بلغ شركة واحدة وبما نسبته 2% ويعزى ذلك إلى أن سنة 2005 هي السنة الأولى التي تلت قيام هيئة الأوراق المالية بتحديث «تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004»؛ وهو الذي انعكس بصورة ايجابية، في شكل امتناع الشركات محل الدراسة عن ممارسة إدارة الأرباح التزاماً بمعايير الإفصاح التي تم إصدارها، غير أن ذلك الالتزام لم يدم كثيراً إذ ارتفعت نسبة

ممارسة إدارة الأرباح في السنوات التالية، والذي ربما يكون مرده إلى شعور بعض الشركات بأن عملية التزامها بمعايير الإفصاح ربما ترتب عليه بعض المشاكل التي سوف تنعكس سلباً على عرض الأوضاع المالية للشركة، بالإضافة إلى احتمالية عبث الشركات إلى بعض الثغرات في قانون الإفصاح، ومن ثم استغلالها في خدمة مصالح الإدارة، بالإضافة إلى ماسبق، فإن التفاوت الواضح في الدخل بين سنتي 2005 و 2006 ربما يكون ناتجاً عن تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة، والذي انعكس على الدخل ولم ينعكس على قائمة التدفقات النقدية.

### وصف المتغيرات المتصلة

يوصف الجدول رقم (3) متغيرات الدراسة المتصلة وهي: أتعاب التدقيق، حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل العائد على الاستثمار، ونسبة التداول.

### جدول (3) وصف متغيرات الدراسة المتصلة

Years	Auditing Fees*	Company Size	Financial Leverage	ROI	Current Ration
2001	9,083	27,389,420	32.027	2.649	2.777
2002	9,367	29,088,859	31.578	3.707	3.355
2003	11,134	31,795,683	33.138	2.757	3.433
2004	11,768	59,024,190	31.842	-3.419	3.187
2005	11,914	70,377,672	28.291	5.792	3.612
2006	12,834	42,933,522	28.516	4.192	3.513

\* بالدينار الأردني، \$1.401 JJD

يبين الجدول رقم (3) أن أتعاب التدقيق في الأردن هي في تصاعد من عام لآخر إذ بلغ متوسط أتعاب التدقيق على الشركات الصناعية في الأردن 9.083 دينار في عام 2001، واستمرت بالصعود حتى بلغت في عام 2006 ما متوسطه 12,834 دينار. أما حجم الشركة المقيّم بالقيمة السوقية يلاحظ أن القيمة السوقية للشركات الصناعية الأردنية كانت في تزايد مستمر من عام 2001 وقد بلغت أعلى قيمة لها في عام 2005 ثم انخفضت بنسبة 39% في عام 2006، وبالنظر لمدى اعتماد الشركات الأردنية على الديون في تمويل أصولها، نلاحظ أن الرافعة المالية بلغت أعلى نسبة لها في عام 2003 ثم انخفض اعتماد الشركات الصناعية الأردنية على الديون في السنوات التالية لتصل إلى 28%. أما ما يتعلق بالعائد على الاستثمار في الشركات الصناعية الأردنية يلاحظ أن أعلى عائد كان في عام 2005 بعد أن حققت هذه الشركات أدنى عائد لها في عام 2004 إذ حققت عائداً سالباً بمقدار -3.4%، وأخيراً يلاحظ أن نسبة التداول للشركات الصناعية الأردنية هي جيدة وتضيق النسبة المثلثي 1:2 وقد بلغت أعلى نسبة لها في عام 2005 الذي شهد أيضاً أعلى قيمة سوقية وأعلى عائد على الاستثمار.



## وصف المتغيرات المنفصلة

يظهر الجدول رقم (4) وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة المنفصلة (الوهمية Dummy variables (0.1) وهي: حجم شركة التدقيق، ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب عالمية، فترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل، تخصص مكتب التدقيق في صناعة العميل.

## جدول رقم (4) وصف متغيرات الدراسة المنفصلة

Years	Size of audit firm				Global			
	Big5		Non-Big5		Linked to global		Non-Linked to global	
	Freq.	Percent	Freq.	Percent	Freq.	Percent	Freq.	Percent
2001	33	73%	12	27%	16	36%	29	64%
2002	31	69%	14	31%	14	31%	31	69%
2003	34	76%	11	24%	15	33%	30	67%
2004	34	76%	11	24%	14	31%	31	69%
2005	30	67%	15	33%	13	29%	32	71%
2006	28	62%	17	38%	13	29%	32	71%
Years	Keep				Professional			
	More than 3 years		Less than 3 years		Specializes		Non-specialized	
	Freq.	Percent	Freq.	Percent	Freq.	Percent	Freq.	Percent
2001	39	87%	6	13%	33	73%	12	27%
2002	41	91%	4	9%	33	73%	12	27%
2003	44	98%	1	2%	33	73%	12	27%
2004	43	96%	2	4%	33	73%	12	27%
2005	43	96%	2	4%	33	73%	12	27%
2006	39	87%	6	13%	33	73%	12	27%

من الجدول رقم (4) يلاحظ أن شركات التدقيق الخمسة الكبرى في الأردن تسيطر على سوق تدقيق الحسابات إذ تدقق ما يزيد عن ثلثي الشركات الصناعية الأردنية، وقد بلغ أدنى نسبة سيطرة لها في العام 2006، إن تصنيف شركات التدقيق الخمسة الكبرى في الأردن تم بناءً على دراستي (فرج، 2005؛ بالحاج، 2006). أما فيما يتعلق بمدى ارتباط مكاتب التدقيق الأردنية بمكاتب عالمية يلاحظ، أن ثلث هذه

الشركات لها ارتباطات بمكاتب عالمية مما يساهم في إكسابها الخبرات والمهارات في التدقيق. أما ما يتعلق بفترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل، يحدد قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن لسنة 2003 المدة التي يسمح فيها لمكتب التدقيق بالاستمرار في تدقيق حسابات عميل ما وهي أربع سنوات، من الجدول رقم (4) نلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً من السنوات من حيث فترة احتفاظ شركة التدقيق بالعميل إذ بلغت أعلى نسبة لها في العام 2003 وأدنى نسبة لها في عامي 2006، 2001. وأخيراً يلاحظ أن غالبية شركات التدقيق هي متخصصة في صناعة العميل مما قد يشير إلى ارتفاع جودة التدقيق لديها وقدرتها على رصد ظاهرة إدارة الأرباح فيها، كما يلاحظ ثبات هذه النسبة عبر فترة الدراسة.

### اختبار الفرضيات

تهدف فرضيات الدراسة إلى التحقق من مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، ثم تعزيز هذه الفرضية بالفرضية الثانية التي تهدف للتحقق من جودة الأرباح، وأخيراً فإن الفرضيتين الثالثة والرابعة تهدفان إلى التعرف على أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح وفي تحسين جودة الأرباح.

### اختبار الفرضية الأولى

تختبر هذه الفرضية مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة من 2001-2006، حيث أظهرت الإحصاءات الوصفية ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وعليه تم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة وذلك باستخدام اختبار ذي الحدين (Binomial Test)، وقد كانت النتائج كما بالجدول رقم (5).

### جدول رقم (5) اختبار الفرضية الأولى

Earnings Management		Freq.	Percent	P-value
Category	0	151	56%	0.030
Category	1	119	44%	
Total		270	100%	

يستخدم اختبار (Binomial Test) لاختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بمتغير إدارة الأرباح (0.1) عن متوسط فرضي هو (0.5)، إذ يمكن التعبير عن هذه الفرضية كما يلي:

$$H_0: P=P(EM)=0.5, \text{ and } q=p(Non-EM)=0.5$$

$$H_1: P(EM)>0.5 \quad \dots\dots\dots(8)$$

من الجدول رقم (5) يلاحظ أن (151) شركة لم تدر أرباحها بينما هناك (119) قد مارست إدارة الأرباح خلال الفترة 2001-2006، ويلاحظ أن احتمال اختبار (Binomial Test) أقل من 5%، مما يعني وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح؛ بالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية السابقة وقبول الفرضية البديلة بأن الشركات الصناعية في الأردن تمارس إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة مثل: Hamdan. 2010; Summit. 2007; Yoon et al.. 2006; Qiang & Terry. 2005; Oriole et al.. 2003; Holland & Ramsay. 2003 .

### اختبار الفرضية الثانية

كثرت الاجتهادات لقياس جودة الأرباح؛ بعض الباحثين (الشريف وأبو عجيبة، 2009; Jenkins et al. 2002; Dechow & Dichev. 2002; Francis et al.. 2006; al. عبروا عن جودة الأرباح بخلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح بالاعتماد على استخراج المستحقات غير العادية، أما البعض الآخر فقد استخدم استمرارية الأرباح كمؤشر على جودتها (Schipper & Altamuro & Beatty. 2006; Vincent. 2003) وقد بين (Sloan. 1996) أن جودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات. في هذه الدراسة سيتم استخدام نموذج (Richardson et al.. 2004) لتحديد مدى استمرارية الأرباح في المستقبل وفقاً للمعادلة التالية:

$$ROI_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1 (ROI_{i,t} - TACC_{i,t}) + \gamma_2 TACC_{i,t} + V_{i,t+1} \dots \dots \dots (9)$$

حيث

$ROI_{i,t+1}$ : معدل العائد على الاستثمار للشركة (i) في السنة القادمة (t+1).

$\gamma_1$ : استمرارية التدفقات النقدية.

$\gamma_2$ : استمرارية المستحقات.

$TACC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t).

وافترضنا أن  $0 < (\gamma_2 - \gamma_1)$  بمعنى استمرارية الأرباح في السنوات القادمة أكثر من استمرارية المستحقات حيث  $(\gamma_2 < \gamma_1)$  وهو ما يشار إليه بجودة الأرباح؛ وللتركيز على استمرارية المسحقات في جودة الأرباح فإننا نعدل المعادلة رقم (9) لتصبح كما يلي:

$$ROI_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1 ROI_{i,t} + \rho_2 TACC_{i,t} + V_{i,t+1} \dots \dots \dots (10)$$

علماً أن هذه المعادلة يمكن كتابتها من حيث استمرار المسمات في المعادلة رقم (9) كما يلي:

$$ROI_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1 (ROI_{i,t}) + (\gamma_2 - \gamma_1) TACC_{i,t} + V_{i,t+1} \dots \dots \dots (11)$$

حيث أن  $\rho_1 = \gamma_1$  وكذلك فإن  $(\gamma_2 - \gamma_1) = \rho_2$  وهذا التقدير يوفر علينا التقدير المباشر لكل من  $(\gamma_1 - \gamma_2)$  في المعادلة (9)، وما زال افتراضنا الأول أن  $\rho_2 < 0$  بحيث يكون أكثر سلبية في حال أقل تمثيل للمستحقات في الأرباح بمعنى وجود جودة أرباح عالية. وباختبار الفرضية الثانية من خلال فحص الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) بطريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares OLS): للمعادلة رقم (10)، وقد ظهرت النتائج كما هي بالجدول رقم (6).

### جدول رقم (6) اختبار الفرضية الثانية

ROI <sub>i,t+1</sub> = $\rho_0 + \rho_1 \text{ROI}_{i,t} + \rho_2 \text{TACC}_{i,t} + u_{i,t+1}$						
Years	Constant	Coefficient		F-value	P-value	
	$\rho_0$	$\rho_1$	$\rho_2$			
2001	1.727	0.377	-0.001	3.175	0.052	
2002	1.563	0.784	0.000	53.144	0.000	
2003	-0.293	0.907	0.000	20.903	0.000	
2004	2.838	0.442	-0.010	5.650	0.007	
2005	4.013	0.401	-0.012	9.685	0.000	
2006	0.423	0.645	0.000	11.640	0.000	

\* قيمة F الجدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (البسط p حيث p عدد في النموذج = 2)، (المقام n - p - 1 = 42 - 2 - 1 = 45) بحيث

كانت F عند مستوى 0.05 هي 4.08 وعند 0.01 هي 7.31

من الجدول رقم (6) وللعام الأول 2001؛ لاحظنا أن  $\rho_2 = (\gamma_2 - \gamma_1) < 0$  بمعنى أنها سالبة، وهذا يشير إلى أن استمرارية المستحقات في أرباح السنة (2001) كانت أقل من استمرارية التدفقات النقدية، مما يشير بدوره إلى جودة الأرباح في العام الأول، وبمقارنة هذه النتيجة مع ما ورد في الجدول رقم (2) والذي أظهر أن المستحقات غير العادية (Abnormal Accruals) كانت سالبة في هذا العام، و 16 شركة فقط قد مارست إدارة الأرباح مما يعني توافق النتائج على الرغم من اختلاف الطرق المستخدمة للكشف عن جودة الأرباح وإدارة الأرباح في العام الأول 2001. أما العام الثاني 2002 فنلاحظ أن  $\rho_2 > 0$  مما يشير بدوره إلى انخفاض جودة الأرباح هذا العام وهذا يتوافق مع ما ورد في الجدول رقم (2) إذ زادت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح لتصل إلى 25 شركة ونسبة 56%. أما العام الثالث 2003 فعلى الرغم من انخفاض عدد الشركات الممارسة لإدارة الأرباح إلا أن قيمة المستحقات غير العادية كانت كبيرة مما يشير إلى انخفاض في جودة الأرباح كما بين الجدول رقم (6) أن  $\rho_2 > 0$ . أما في العامين 2004-2005 لاحظنا من الجدول رقم (2) انخفاض قيمة المستحقات غير العادية بشكل ملحوظ فيهما ونلاحظ من الجدول رقم (6) أن  $\rho_2 < 0$  للمامين مما يشير إلى تمتع أرباح هذين العامين بجودة عالية

وقد يعود ذلك كما أسلفنا إلى تحديث هيئة الاوراق المالية الأردنية لتعليمات إفصاح الشركات، أما العام 2006 فقد شهد نمواً كبيراً في ممارسة إدارة الارباح في الشركات الصناعية الاردنية كما تبين ذلك من الجدول رقم (2) إذ لاحظنا زيادة المستحقات غير العادية بنسبة كبيرة وكذلك ارتفاع عدد الشركات الممارسة لإدارة الأرباح إلى 28 شركة بنسبة 62% من مجموع شركات العينة، وهذا ما يتوافق مع النتائج الواردة في الجدول رقم (6) التي تشير إلى انخفاض جودة الأرباح في هذا العام.

في هذه الدراسة استخدمنا نموذج (Jones's, 1995) للكشف عن إدارة الأرباح ونموذج (Richardson et al., 2004) للكشف عن جودة الأرباح، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن خلو الأرباح من ممارسة إدارة الأرباح قد يشير إلى جودتها، وأشارت أخرى أن جودة الأرباح تتأتى من استمراريته، في دراستنا هذه توصلنا إلى نتائج واحدة باستخدام طريقتين مختلفتين وكانت النتائج تعزز بعضها البعض، وقد أشارت إلى أن الشركات الصناعية الاردنية تمارس إدارة الأرباح وفي المقابل لا يمكن الحكم بجودة أرباحها خلال فترة الدراسة جميعها؛ بسبب وجود ممارسات لإدارة الأرباح وبسبب عدم استمرارية الأرباح، إذ بينت النتائج أن ثلاث فترات فقط تتميز أرباحها بالاستمرارية وبخلوها من ممارسات إدارة الأرباح.

### اختبار الفرضية الثالثة

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار أثر خصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الأردن، لهذا تم بناء نموذج رياضي يمثل هذه العلاقة بالإضافة إلى إدراج متغيرات ضابطة في هذا النموذج، وبما أن عينة الدراسة تتمثل في مجموعة من الشركات (45 شركة) وهي بيانات ذات طبيعة مقطعية (Cross Section Data) عبر مجموعة من السنوات (2001 – 2006) وهي بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data) إذن فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي (Dummy Variable) فلا بد من استخدام اختبار (Logistic Regression). يظهر الجدول رقم (7) نتائج اختبار المعادلة رقم (1) للفرضية الثالثة.

إن العديد من الدراسات، مثل (Connie et al., 1998; Chen et al., 2006) قد أشارت إلى أن مكاتب التدقيق الكبرى لها قدرتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات وإلزام الإدارة بالتقرير عن الأداء الحقيقي للشركة، وباختبار قدرت شركات التدقيق الكبرى الأردنية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية، من الجدول رقم (7) يلاحظ عدم معنوية هذا المتغير في النموذج وبالتالي لا يمكن اعتبار شركات التدقيق الكبرى فعالة في الحد من إدارة الأرباح. أما الخاصية الثانية من خصائص جودة التدقيق فهي مدى ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب عالمية تكسبه الخبرة اللازمة للكشف عن إدارة الأرباح والحد منها، غير أن هذه الخاصية أيضاً لم يكن لها أثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الأردن ويعزو الباحثان ذلك إلى احتمال اختلاف المعايير المطبقة من قبل مكاتب التدقيق المحلية

عن المعايير المطبقة من قبل مكاتب التدقيق العالمية المرتبطة بها. بالرغم من أنه يفترض الالتزام بتلك المعايير. وبالنظر للخاصية الثالثة لجودة التدقيق وهي فترة احتفاظ شركة التدقيق بالعميل؛ فقد أشارت دراسة (Dies and Giroux, 1992) إلى أن زيادة فترة احتفاظ شركة التدقيق بالعميل قد يؤدي إلى نشوء مصالح بينهما بما يؤدي إلى انخفاض قدرة شركة التدقيق على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، أما في الأردن فقد وجدت هذه الدراسة أن زيادة فترة احتفاظ شركة التدقيق بالعميل يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح على عكس الدراسات السابقة غير أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية. أما ما يتعلق بارتباط أتعاب التدقيق في تحفيز مدققي الحسابات في الأردن على بذل جهد أكبر في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح فلم نجد لها أي أثر في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح. إن تخصص شركة التدقيق في صناعة العميل يتيح لها فهماً أوسع لطبيعة نشاطه وبالتالي يساهم في زيادة القدرة على الكشف عن إدارة الأرباح والحد منها (O' Keefe et al., 1994; Beasley & Petroni, 2001) غير أن هذه الخاصية لم يكن لها دلالة إحصائية في نموذج الدراسة وبالتالي لا يمكن القول أن تخصص شركات التدقيق في الأردن بصناعة العميل يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

من الاختبار السابق لنموذج الدراسة الأول والخاص بالفرضية الأولى لم نجد أثراً لأي من خصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأردنية وبالتالي لا يمكننا رفض الفرضية العدمية التي تنادي بعدم وجود أثر لخصائص جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية.

#### اختبار الفرضية الرابعة

تختبر الفرضية الرابعة أثر جودة التدقيق في تحسين جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عن طريق تخفيض المستحقات غير العادية في الأرباح، واختبار هذه العلاقة تم اختبار نموذج الدراسة الثاني المعبر عنه في المعادلة رقم (2) باستخدام اختبار (Pooled Data Regression) وبما أن المتغير التابع هو متغير متصل (المستحقات غير العادية) إذا لا بد من استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares OLS) في تقدير الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، وقد ظهرت النتائج كما هي بالجدول رقم (7). من هذا الجدول يلاحظ أنه لم يكن لأي من خصائص جودة التدقيق أثر ذو دلالة إحصائية في تخفيض المستحقات غير العادية وبالتالي تحسين جودة الأرباح، وعليه لا يمكن رفض الفرضية الرابعة أن خصائص جودة التدقيق في الأردن لا تساعد في تحسين جودة الأرباح، كما توصل (الشريف وأبو عجيبة، 2009) أن بعض خصائص التحكم المؤسسي في الأردن لا تساهم في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية.

جدول رقم (7) اختبار الفرضيات الثالثة والرابعة

$EM_{i,t} = \beta_1 - 0.047Big5_{i,t} + 0.202Global_{i,t} - 0.294Keep_{i,t} + 0.000Fees_{i,t} + 0.205prof_{i,t}$ $+ 0.000Size_{i,t} - 0.005Leverage_{i,t} - 0.001ROI_{i,t} + 0.007CurrRatio + e_{i,t}$ $EQ_{i,t} = \beta_1 - 0.283Big5_{i,t} - 0.199Global_{i,t} - 0.219Keep_{i,t} + 0.112Fees_{i,t} + 0.554prof_{i,t}$ $- 0.130Size_{i,t} + 0.141Leverage_{i,t} - 0.197ROI_{i,t} + 0.712CurrRatio + e_{i,t}$							
Variables	Model 1 (N = 270)				Model 2 (N = 270)		
	Expected sign	Coefficient ( $\beta$ )	z-statistic	p-value	Coefficient ( $\beta$ )	t-statistic	p-value
Big5	-	-0.047	-0.171	0.864	0.283	2.055	0.041*
Global	-	0.202	0.692	0.489	-0.199	-1.215	0.225
Keep	+	-0.294	-0.667	0.505	-0.219	-1.193	0.234
Fees	+/-	0.000	-0.176	0.860	0.112	0.596	0.551
Professional	-	0.205	0.618	0.537	0.554	0.791	0.430
Size	+/-	0.000	-0.262	0.793	-0.130	-1.385	0.167
Financial Leverage	+/-	-0.005	-0.797	0.426	0.141	1.965	0.051*
ROI	+/-	-0.001	-0.062	0.950	0.197	0.598	0.551
Current Ration	+/-	0.007	0.174	0.862	0.712	1.593	0.112

\* ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05 ، \*\* ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.01

قيمة Z الجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.650

اكتشفت وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج Heteroskedasticity وولج باستخدام اختبار White

قيمة t الجدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (n - p - 1) حيث n عدد مفردات العينة، و p عدد  $\beta$  في النموذج وهي 1-9-270

= 1.282 وهي (260)

## النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع خصائص جودة التدقيق في شركات التدقيق الأردنية، بالإضافة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية بالإضافة إلى بحث مدى جودة الأرباح المعلن عنها من قبل هذه الشركات. توصلت الدراسة إلى وجود دلائل هامة إحصائياً حول ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح؛ ولكن بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة (2001-2006) وفي ذات الوقت لم تستطع الدراسة إثبات جودة أرباح هذه الشركات، ولم تجد أثراً لخصائص جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح وتشير هذه النتيجة إلى عدم تمتع المدققين في الأردن بالخبرة والمهارة الكافية في الكشف عن إدارة الأرباح والحد منها، وعدم استقلالهم مما يحد من قدرتهم في التأثير على إدارة الشركات من أجل الحد من الممارسات الاحتياالية، وكذلك فإن خصائص جودة التدقيق لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين جودة أرباح الشركات الصناعية الأردنية؛ إن هذه النتائج تثير تساؤلات حول مدى جودة التدقيق في الأردن، وعليه نوصي بالعمل على توفير بيئة تدقيق ذات جودة عالية، تعمل على الحد من الممارسات غير المرغوب فيها، مثل ممارسة إدارة الأرباح وغيرها. بالإضافة إلى العمل على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بآثار وانعكاسات تلك الممارسات على قراراتهم الاستثمارية. ولا يتأتى ذلك إلا بتكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في هيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والأكاديمين، والجامعات والمعاهد المتخصصة وضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.



## المراجع

- أبو عجيلة عماد، وحمدان علاّم. 2009. أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن، ورقة عمل: مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- أبو عجيلة عماد، والشريف إقبال. 2009. العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، ورقة عمل: المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية إدارة الأعمال: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، عمّان.
- أحمد، سامح محمد رضا. 2010. اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، الطبعة الأولى، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- الفار، عبد المجيد. 2006. أثر الحاكمة المؤسسية عليها، وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، الأردن.
- بالحاج، سمير البهلول. 2006. العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، الأردن.
- حمدان علام، مشتهى صبري، وعناسوة محمد. 2010. لجان التدقيق في الأردن ودورها في الحد من إدارة الأرباح، دراسة مقبولة للنشر، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل.
- Altamuro J., & Beatty A. 2006. Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality? Working Paper. Available at SSRN: <http://ssrn.com>
- Bedard Jean, Chtourou Sonda Marrakchi, and Courteau Lucic. 2004. The effect of Audit Committee expertise on aggressive Earnings Management. Auditing: A Journal of Practice & Theory. 23 (2): 13 -35.
- Bellovary J., Don E., & Michael D. 2005. Earnings Quality: It's Time to Measure and Report. the CPA Journal. November. pp 32- 37.
- Block. S. 1999. A Study of Financial Analysts: Practice and Theory. Financial Analysts Journal. 55 (4): 86- 95 .
- Bryan. D., Liu. C., & Tiras. S. 2004. The Influence of Independent and Effective Audit Committees on Earnings Quality. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=488082>
- Caneghem. T. 2004. The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding-up Behavior: Some UK Evidence. European Accounting Review. 13 (4): 771 -786.

- Chan K., Chan L., Jegadeesh N., & Lakonishok J. 2006. Earnings Quality and Stock Returns. *Journal of Business*. 79 (3): 1041 -1082.
- Connie. L., Mark. L. & James. J. 1998. The Effect of Audit Quality on Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*. 15 (1): 1 -24 .
- Dechow M., & Schrand M., 2004. Earnings Quality. the Research Foundation of CFA Institute.
- Dechow P., Sloan R., & Sweeney A. 1995. Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*. 70 (2): 193 -225.
- Dechow., & Dichev I. 2002. The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. *the Accounting review*. 77 (1): 35 -59.
- Demerjian P., Lev B., & Sarah M. 2007. Managerial Ability and Earnings Quality. Working Paper University of Michigan.
- Ebrahim. A. 2001. Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: Additional Evidence. Rutgers University. Available at: [www.aaahq.org/audit/midyear](http://www.aaahq.org/audit/midyear).
- Francis J., LaFond R., Olsson P., & Schipper K. 2002. The Market Pricing of Earnings Quality. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=414140> or doi:10.2139/ssrn.414140
- Givoly. D. and C. Hayn. 2000. The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative? *Journal of Accounting and Economics* 29 (1): 287-320.
- Hamdan A. 2010. The Creative Accounting and Dividend Payments: Additional Evidence from United Arab Emirates. *Accounting Forum*. Acceptable.
- Holland D., & Ramsay A. 2003. Do Australian companies manage earnings to meet simple earnings benchmarks? *Journal of Accounting and Finance*. 43 (1): 41 -62.
- Jain P., & Rezaee Z. 2004. The Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Accounting Conservatism. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=554643>
- Jenkins D., Kane G., & Velury U. 2006. Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990. *Journal of Accounting and Public Policy*. 25 (1): 71 -90.
- Jones J. 1991. Earnings Management during Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research*. 29 (2):193 -225.
- Levitt. A. 1998. The numbers game. speech delivered at the NYU Center for Law and Business. New York, NY, 28 September. available at: [www.sec.gov](http://www.sec.gov)
- Lo. K. 2008. Earnings Management and Earnings Quality. *Sauder School of Business, Journal of Accounting and Economics*. 45 (1): 350- 357.
- Machuga S., & Teitel K. 2007. The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components. *Journal of international Accounting Research*. 6 (1): 37- 55.

- Oriol. A., Jordi. P., & Ester. O. 2003. Earnings Management in Spain. Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange. UPF Economics and Business. Working Paper No. 677: Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=428262> or doi:10.2139/ssrn.428262
- Penman. Stephen H.. 2003. The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble. *Accounting Horizons*. Supplement. pp 77- 96.
- Piot C. 2005. Audit Quality and Earnings Management in France. Social Sciences and Humanities Research Council of Canada.
- Qiang C., & Terry W. 2005. Equity Incentives and Earnings Management. *the Accounting Review*. 80 (2): 441- 480 .
- Richardson. S., Sloan. R., Soliman. M., & Tuna. I. 2005. Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices. *Journal of Accounting and Economics*. 39 (3): 473- 485.
- Schipper K., & Vincent L. 2003. Earnings Quality. *Accounting Horizons*. Supplement. pp 97 -110.
- Schroeder. R., Clark. M. 2001. *Accounting Theory and Analysis*. John Wiley & Sons. Inc.
- Sloan. R. 1996. Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings?. *Accounting Review*. 71 (1): 289-315.
- Steven. J., & Ann V. 2006. Earnings Management Within Europe: The Effects of Member State Audit Environment. *Audit Firm Quality and International Capital Markets*. *Accounting and Business Research*. 36 (1): 33 -52.
- Subramanyam. K. 1996. The Pricing of Discretionary Accruals. *Journal of Accounting and Economics*. 22 (1): 249- 284.
- Sumit. A., Souphala. C., Chunlin. and L. Rhee. 2007. Earnings Management behaviors under different economic environment: Evidence from Japanese banks. *Journal of International Review of Economic & Finance*. 16. (3): 429-443.
- Teets W. 2002. Quality of Earnings: An Introduction to The Issues in Accounting Education Special Issue. *Issues in Accounting Education*. 17 (4): 1 -32.
- Tendeloo. B., & Vanstraelen A. 2008. Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market. *European Accounting Review*. 17 (3): 447 -469.
- Xinhan. W. 2005. Earnings Management, audit opinion and auditor location. City University of Hong Kong. Working Paper. Available at: SSRN: <http://ssrn.com>
- Yoon S., Miller G., Jiraporn P. 2006. Earnings Management Vehicles for Korean Firms. *Journal of International Financial Management and Accounting*. 17 (2): 85- 109.